

الكتاب العامة
حزب الشورى والاستقلال

وجهة نظر حزب الشورى والاستقلال
حول مشروع الجهوية الموسعة

- ورقة تمهيدية -

من المؤسف أننا لم نتوصل في حزب الشورى والاستقلال بدعوة اللجنة الاستشارية للجهوية لتقديم رؤيتنا حول الموضوع إلا ساعات قليلة قبل الموعد المحدد لنا، وذلك لعدم توفر لجنتكم الموقرة على عنوان مقر حزبنا وهو الأمر الذي لا يمكننا منطقياً من دعوة أطربنا وهياكل حزبنا للجتماع من أجل وضع تصور دقيق لهذا المشروع الاستراتيجي الكبير الذي سيفتح أمام بلادنا آفاقاً رحبة، إيماناً منا بأن العشرينية الجديدة للعهد الجديد ستتمحور حول إنجاح الورش الجهوي الكبير، بعد أن تمحورت العشرينية الماضية حول إنجاح أوراش الإصلاح المؤسسي على جبهات عدة من بينها المصالحة وطي صفحات الماضي وإنصاف المرأة وفك العزلة عن العالم القروي وغيرها من الفتوحات التي نفتخر بها.

وبالنسبة لنا في حزب الشورى والاستقلال فإن فتح أوراش الجهوية الموسعة سيكون المفتاح الحقيقي لتركيز دعائم الديمقراطية الحقة التي نطمح إليها، إذ أن الجهوية الموسعة فعل سياسي بامتياز وإطار كفيل بتذويب كل الاختلالات مadam الهدف الأسمى منها هو الوصول إلى بناء صرح الديمقراطية المحلية والحكامة التربوية السليمة.

وستكون الجهوية الموسعة فرصة تاريخية ستمكن من إنتاج النخب المحلية الجديدة وفتح المجال أمام جيل جديد من الإصلاحات التي سُتخرج المجال الجهوي من طابعه

الإداري المحسن لكي يتحول إلى إطار دائم لممارسة ديمقراطية ناجعة ومحضنة ضد التجاوزات.

وإننا لثبارك وندعم بكل قوانا الركائز والضوابط الأربع التي وضعها جلالة الملك محمد السادس نصره الله لهذه الجهة الموسعة من تشبث بمقادس الأمة وثوابتها، والإلتزام بالتضامن واعتماد التناصق والتوازن في الصلاحيات والإمكانات وانتهاج اللاتمركز الواسع. وهذه في نظرنا ركائز البيت الجهوي الشامخ حيث لن يبقى أمام لجتكم الاستشارية الموقرة سوى إسباغ الطابع الأكاديمي عليها مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة وضع إطار قانوني واضح المعالم لها.

وسيكون حاسما أن تعكف اللجنة الاستشارية على وضع الآليات الضرورية من أجل تمكين الجهات من الموارد والصلاحيات الواسعة التي تعفيها من السقوط في مصيدة البيروقراطية أو العودة التدريجية إلى ماضي المركزية التي أصبحت محاربتها شأنًا وطنياً يستدعي إرادة سياسية من كل الفاعلين في الحقل الوطني، والمؤمنين بأن الديمقراطية المحلية قادرة على إفراز ذلك المغرب الذي نحلم به، والقادر على استكمال كافة حلقات الإصلاح المؤسساتي.

ونرى أن نجاح مشروع الجهة الموسعة يتوقف على قدرتنا على تحديد هيكل الدولة وجعلها قادرة على تفويض أكبر عدد من الصلاحيات، حتى يتحقق الانتقال الديموقратي ويتم التطبيع النهائي مع الممارسة الديمقراطية كما هي متعارف عليها عالمياً. ولن يتاتي ذلك إلا بتبنيه الموارد البشرية والمادية، والخروج من ثقافة الاتكالية والتبعية والإملاءات الفوقيّة إلى ثقافة المبادرة وتحديث الخطاب والممارسة والتأطير القانوني والتشديد على مهمة إنتاج نخب جديدة متسبعة بمقومات المشروع الحداثي الديموقратي، وقيم التنمية المستدامة ومبادئ الديمقراطية المحلية.

وهذه الاعتبارات الأساسية هي التي ستمكن من أن يتحول المشروع الجهوي إلى صفة فارغة أو إطار شكلي غير قادر على الحياة والإستمرار، لذا ينبغي تمثله على أساس أنه آلة للديمقراطية وقاطرة للسير بالمغرب نحو القطع النهائي مع اختلالات الماضي ومع إرث ثقيل من المركزية السلطوية والبيروقراطية والإقصاء والتهميش والحيلولة دون أن

تكون جهات مغربية دون غيرها قادرة على إنتاج الثروة الوطنية، والدفع بجهات أخرى لكي تستسلم لقدرها بكونها تنتهي إلى مغرب غير نافع حسب التقييم الذي كان سائداً في العهد الاستعماري، والذي أضعنا عقوداً مديدة من الزمن من أجل محاربته، ومحاولة إصلاح ما يمكن إصلاحه، وهو ما تم بفضل الإرادة السياسية والحنكة الوطنية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وهي المهمة التي سيتم استكمالها بإذن الله وعونه من قبل لجتكم الاستشارية المؤقرة.

ولنا كامل الثقة في أعضاء هذه اللجنة من أكاديميين وبحاثة ومؤرخين، وفي تمكّنهم من القيام بحفريات في الممارسة المحلية والجماعية بالمغرب منذ أقدم العصور، إذ أنهم سيكتشفون كيف مارست بعض القبائل المغربية نوعاً من الإستقلال عن الإدارة المركزية في تدبير شؤونها المحلية ومواردها الطبيعية، وكيف حسمت في قضايا وخلافات ذات طابع قانوني انطلاقاً من خبرتها القبلية وحكمة شيوخها الذين يحسمون في الخلافات بحكمة نادرة ويزعون الموارد من ماء وأراض بالقسططاط والعدل، من منطلق أن ما ينفع الجماعة له الأسبقية والأولوية على غيره من اعتبارات أخرى.

ولعل القبائل الأمازيغية تعد بمثابة النموذج المثالي لما ذكرناه، حيث أن التملي في تاريخ تجربتها سيكون مفيداً لدى استحضاركم لدعوة جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده إلى إبداع نموذج مغربي - مغربي للجهوية.

وفقكم الله لما فيه الصالح العام
والسلام عليكم ورحمة الله

الكاتب العام لحزب الشورى والاستقلال بالنيابة
أحمد بلغازي